مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 1- 2025 : 108- 129

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 1- 2025 : 108 - 129

العلاقات التركية- الإيرانية بعد عام 2002

سمر نايف العيسى[1]، خالد موسى المصري[2]

1. طالبة دكتوراه في العلاقات الدولية كلية العلوم الساسية – جامعة دمشق
samar1.aliss@damascusuniversity.edu.sy
2. قسم العلاقات الدولية- كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق
Khaled.almasri@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تعتبر إيران وتركيا دولتان محوريتان في محيطهما الإقليمي، وأكسبهما موقعهما الجغرافي المتميز أهمية جيو إستراتيجية على الصعيد الدولي حيث يمكن النظر إلى تركيا بوصفها بوابة إيران إلى الغرب، وإلى إيران بوصفها بوابة تركيا إلى الشرق، وتراوحت العلاقات بين البلدين بين الطابع التعاوني والتنافسي، وذلك يعود إلى جملة من العوامل التي تتعلق بإدراك كلا البلدين أنهما يمتلكان المقومات الذاتية والخارجية التي تمكنهما من قيادة النظام الإقليمي، فضلاً عن الدور الذي لعبته الدول الكبرى في إذكاء الطموح التركي ودعمه في محاولة لتطويق النفوذ الإيراني بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ولكن بعد عام 2002 تغيرت أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية، وبدأت تركيا تسعى إلى تجفيف مصادر التوتر والنزاع مع الدول المجاورة، وأصبحت أكثر ميلاً للتقارب والتعاون مع إيران في الملفات الإقليمية المتشابكة، وذلك للحفاظ على التطور المضطرد في التعاون الاقتصادي بين البلدين لاسيما في مجال الحفاظ على أمن الطاقة، والذي يشكل محدد أساسي في توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل النمو في مؤشرات تعافي الاقتصاد التركي.

ولكن الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية بعد عام 2011 سببت حدوث توتر في العلاقات بين البلدين بسبب سعي كليهما إلى محاولة إعادة تعريف دوره في المنطقة ورسم حدود جديدة لنفوذه، لاسيما في ظل تغير طبيعة عدد من الأنظمة الحاكمة، وبروز تهديدات أمنية كبيرة في المنطقة على خلفية توسع دائرة الصراع وخاصة في سوريا.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الجمهورية الإسلامية في إيران، الاتفاق النووي الإيراني، الأزمة السورية

تاريخ الايداع: 2024/6/27
تاريخ النشر : 2024/7/16

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

Turkish-Iranian Relations After 2002

Samar Nayef Alissa[1], Khaled Nayef Almasri
1. PhD student in International Relations, Faculty of Political Science - Damascus
samar1.aliss@damascusuniversity.edu.sy
2.Department of International Relations – Faculty of Political Sciences - Damascus University
Khaled.almasri@damascusuniversity.edu.sy

Received: 27/6/2024
Accepted: 16/7/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:
Iran and Turkey are considered two pivotal countries in their regional environment, and their distinct geographical location has given them geo-strategic importance at the international level, as Turkey can be viewed as Iran's gateway to the West, and Iran as Turkey's gateway to the East. Relations between the two countries ranged between a cooperative and competitive nature, due to A number of factors related to the realization of both countries that they possess the internal and external capabilities that enable them to lead the regional system, in addition to the role played by the major powers in stoking Turkish ambition and supporting it in an attempt to encircle Iranian influence after the Islamic Revolution in Iran in 1979,But after 2002, the goals and tools of Turkish foreign policy changed, and Turkey began to seek to dry up the sources of tension and conflict with neighboring countries, and became more inclined towards rapprochement and cooperation with Iran in the complex regional issues, in order to maintain the steady development in economic cooperation between the two countries, especially in the field of maintaining... Energy security, which constitutes a fundamental determinant of Turkish foreign policy trends in light of the growth in indicators of the recovery of the Turkish economy.
However, the events that some Arab countries witnessed after 2011 caused tension in relations between the two countries due to both of them seeking to try to redefine their role in the region and draw new boundaries for their influence, especially in light of the changing nature of a number of ruling regimes, and the emergence of major security threats in the region against the backdrop of Expanding the circle of conflict, especially in Syria.

Keywords: Turkey, The Islamic Republic Of Iran, The Iranian Nuclear Agreement, The Syrian Crisis

المقدمة:

تعتبر العلاقات الإيرانية التركية محدد أساسي لطبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وسماته الأساسية، فكلما كانت هذه العلاقات أكثر إيجابية وتعاون كلما كان النظام الإقليمي في الشرق الأوسط أكثر استقراراً، وكلما ازدادت الهوة وتنافرت السياسات كلما انعكس ذلك على استقرار هذا النظام وتوازنه، وخلال المراحل التاريخية اللاحقة لتأسيس الجمهورية التركية كانت العلاقات بين البلدين تتسم بطابع التعاون والتنسيق في إطار الإشراف المباشر من الغرب، الذي كان يسارع إلى إعادة ضبط العلاقات وتأطيرها كلما دعت الحاجة، ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، تغير الدور المطلوب من تركيا وأصبحت هي المعادل الإقليمي لإيران التي يجب أن يتم تطويقها والعمل على عزلها بعيداً عن محيطها الإقليمي وسلبها الأدوات التي تمكّنها من التأثير به، ولكن تركيا استطاعت أن توازن بشكل أو بآخر بين دورها كحليف للغرب ومصالحها الإستراتيجية المرتبطة باستمرار التعاون مع إيران لاسيما في مواجهة التداعيات الخطيرة المرتبطة بالغزو الأمريكي للعراق وما ترتب عنه لجهة ازدياد الطموحات الكردية بإقامة دولة مستقلة في شمال العراق والخوف من تنامي الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني انطلاقاً من شمالي العراق، وكذلك التعاون في المجال الاقتصادي ولاسيما ما يرتبط بتحقيق أمن الطاقة، وحاولت تركيا أن تستثمر في واحدة من القضايا الخلافية العميقة بين إيران والغرب والمتمثلة في المساعي الإيرانية لحيازة الطاقة النووية، ودعمت تركيا الحق الإيراني في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية، ولكن العلاقات بين البلدين وعلى الرغم من سماتها التعاونية، إلا أنها كانت ترزح تحت ضغوط كبيرة تتعلق برغبة كلا البلدين بقيادة النظام الإقليمي وقناعة كل منهما بأحقيته وحده بالتفرد بهذه القيادة، وهو الأمر الذي ظهر جلياً بعد عام 2011 حيث اعتبرت كل من تركيا وإيران الأحداث التي مرت على الدول العربية بوصفها فرصة تاريخية لإعادة تعريف دورها الإقليمي وتوسيع دوائر نفوذها بالشكل الذي يحقق لها استدامة التأثير ويضمن لها تحقيق مصالحها الوطنية، وأصبح يُنظر إلى العلاقات بين البلدين بوصفها علاقات تنافسية أقرب إلى الصراع وخاصةً فيما يتعلق بالموقف من الأزمة السورية التي اعتبرت اختباراً صعباً للعلاقات بين البلدين ومدى ثباتها وتجذّرها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث كونه يسلّط الضوء على العلاقات التركية الإيرانية باعتبارها مكوّن مهم من مكوّنات النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وعلى اعتبار أن الدولتين تتمتعان بمقدرات ذاتية وإرث تاريخي يمنحهما ثقلاً إقليمياً يؤهلهما لممارسة التأثير على البيئة المحيطة، وبالتالي فإن دراسة طبيعة العلاقة بينهما يعتبر أمر مهم لتفسير سلوكهما فيما يتعلق بالملفات الإقليمية المتشابكة.

ثانياً: **أهداف البحث:** يسلط البحث الضوء على عدة نقاط أهمها:

1- العلاقات التاريخية بين تركيا وإيران قبل وبعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.
2- العلاقات التركية الإيرانية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002.
3- نقاط التقارب في العلاقات التركية الإيرانية.
4- نقاط التباعد في العلاقات التركية الإيرانية.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تعتبر العلاقات التركية الإيرانية علاقات متشابكة تؤثر فيها جملة من المحددات الداخلية المرتبطة ببنية المجتمع والنظام السياسي القائم، ومحددات خارجية تفرضها البيئة الإقليمية والدولية المحيطة، ويحاول هذا البحث شرح طبيعة العلاقات بين البلدين وذلك في ضوء منعطفات تاريخية مهمة في الحياة السياسية للبلدين تتمثل في قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، ومن خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي التغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات التركية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002؟

وينتج عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية كمايلي:

– ماهو التطور التاريخي للعلاقات التركية الإيرانية وما هي التغيرات التي طرأت على هذه العلاقات بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002؟

– ماهي نقاط التقارب في العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2002؟

– ماهي نقاط التباعد في العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2002؟

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

طرأت مجموعة من التغييرات على طبيعة العلاقات التركية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1- تغيرت طبيعة العلاقات التركية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران، وأصبحت تركيا أداة لتطويق النفوذ الإيراني والحد من تأثيره في البيئة المحيطة.
2- توجد مجموعة من نقاط التقارب في العلاقات التركية الإيرانية.
3- توجد مجموعة من نقاط التباعد التي تؤثر على مجمل العلاقات التركية الإيرانية.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي:

يساعد في الوصول إلى الفهم الدقيق والواقعي لطبيعة العلاقات التركية الإيرانية، والمتغيرات الأساسية التي تؤثر فيها، وتحليل المواقف من الملفات ذات الاهتمام المشترك، وبيان المحددات التي تساهم في تكوين توجهات الدولتين حيال هذه الملفات.

النطاق الزماني والمكاني للبحث:

النطاق المكاني للبحث: تركيا وإيران

النطاق الزماني للبحث: يمتد النطاق الزماني للبحث من عام 1923 وحتى عام 2020، ويرى الباحث ان هذا الإطار الزماني هو الإطار المناسب لتحديد هذا البحث ضمنه.

الدراسات السابقة:

يعتبر كتاب أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط:2، 2011)

من الكتب المهمة التي أصبحت مرجعاً لفهم التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002، ويتضمن الكتاب ثلاثة أجزاء، حيث عنون الكاتب الجزء الأول بالإطار المفاهيمي والاستراتيجي، والذي يتضمن ثلاثة فصول اولها يتحدث عن مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي، والفصل الثاني يسلط الضوء على قصور النظرية الاستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك، ويتحدث الفصل الثالث عن الإرث التاريخي لتركيا ومكانتها على الساحة الدولية، والجزء الثاني للكتاب يتحدث عن الإطار

النظري والاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية، ويتضمن هذا الجزء أربعة فصول، الفصل الأول يتحدث عن النظريات الجيوسياسية ووضع تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، والفصل الثاني يسلط الضوء على المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، ويفرد الكاتب الفصل الثالث للحديث عن الاحواض البحرية القريبة: البحر الأسود وشرق المتوسط والخليج وبحر قزوين، والفصل الرابع المناطق القارية القريبة والتي تشمل أوروبا وشمال إفريقيا وجنوب آسيا ووسط وشرق آسيا، أما الجزء الثالث من الكتاب فيتحدث عن مجالات التطبيق: الوسائل الاستراتيجية والسياسات الإقليمية ويتضمن خمسة فصول، يتحدث أولها عن الروابط الاستراتيجية لتركيا وأدوات سياستها الخارجية، أما الفصل الثاني يتحدث عن السياسة اتجاه البلقان والتحول الاستراتيجي، والفصل الثالث يسلط الضوء على السياسات اتجاه الشرق الأوسط: مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، والفصل الرابع والذي يتحدث عن السياسة اتجاه آسيا الوسطى في ظل توازن القوى الأوروآسيوية، والفصل الخامس أفرده الكاتب للحديث عن العلاقة متعددة المستويات مع الاتحاد الأوروبي.

وتتألف دراسة بعنوان Turkey- Iran relations after the GDPللكاتب بايرام سينكايا صادرة عن المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية في اسطنبول عام 2019، من مقدمة وخاتمة وأربعة أبواب، يتحدث الباب الأول عن الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإيرانية، بينما يتحدث الباب الثاني عن العلاقات التركية الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ويسلط الكاتب الضوء في الباب الثالث على طبيعة العلاقات التركية الإيرانية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بما فيها العلاقات الأمنية والدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية، ودور المتغيرات الإقليمية بعد عام 2011 على العلاقات بين البلدين، ويفرد الكاتب الباب الرابع للحديث عن مستقبل العلاقات التركية الإيرانية.

وكتاب بعنوانPerspectives on turkey's multi- regional role in the 21st centuryقام بتحريره مجيب علام وصادر عن دار عالم المعرفة في نيودلهي عام 2015، ويضم الكتاب مقدمة كتبها المحرر تتحدث بشكل مختصر عن محتويات الفصول الموجودة ضمن الكتاب والبالغة ستة عشر فصلاً قام بكتابتها عدد من المختصين بالشأن التركي، حيث يتحدث الفصل الأول عن التحولات الداخلية التي طرأت على المجتمع التركي والنظام السياسي وأثر هذه التغييرات على العلاقات الخارجية خلال مراحل مختلفة من تاريخ تركيا، بينما يتحدث الفصل الثاني عن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وما تم الحديث عنه فيما يتعلق بالتحالف من أجل الحضارة، وتحسين العلاقات التركية مع جوارها الإقليمي، أما الفصل الثالث فيسلط الضوء على مفهوم العمق الاستراتيجي الذي أصبح المرجع الأساسي الذي تستند إليه السياسة الخارجية التركية، وتطبيق هذا المفهوم على علاقات تركيا بالدول المجاورة وتصفير المشكلات، أما الفصل الرابع فيسلط الضوء على علاقات تركيا مع كل من سوريا وإيران باعتبارهما من اهم الدول الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا، وأثر الأزمة السورية على علاقات تركيا مع إيران، والفصل الخامس تطرق إلى العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية وحجم التبادلات التجارية بين البلدين وخاصةً فيما يتعلق بقطاع الطاقة، ويناقش الفصل السادس إمكانية تطبيق النموذج التركي كنظام للحكم في الدول العربية وماهي إيجابيات وسلبيات هذا النموذج، وفرص نجاحه ضمن المنظومة العربية، ويتحدث الفصل السابع عن العلاقات التركية الإسرائيلية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، أما الفصل الثامن فيناقش الدور التركي في غرب آسيا وأهمية هذا الدور من منظور الاتحاد الأوروبي، ويتحدث الفصل التاسع عن العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي من منظور الواقعية البنيوية الجديدة، ويناقش الفصل العاشر علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي وما يتعلق بالمساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويسلط الفصل الحادي عشر الضوء على دور حركة فتح الله غولن في رسم السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول التي كانت تحت تأثير المد الشيوعي في البلقان، أما الفصل الثاني عشر يتحدث عن التغير في السياسة التركية اتجاه النزاع القبرصي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ويناقش الفصل الثالث عشر العلاقات التركية مع الصين بعد عام 2002، والفصل الرابع عشر يتحدث عن علاقة تركيا بدول آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة، والفصل الخامس عشر يناقش الدور التركي في عمليات

حفظ السلام في أفغانستان ضمن مظلة حلف شمال الأطلسي، أما الفصل السادس عشر فيسلط الضوء على برامج السياسة الخارجية التركية الفعالة اتجاه القارة الإفريقية بعد عام 2002.

لاحظت أن الدراسات السابقة التي تتناول موضوع العلاقات التركية الإيرانية لم تقم بتحليل الموضوع بالشكل المتكامل الذي يسمح بتكوين صورة واضحة لهذه العلاقة والمحددات المؤثرة فيها، وهو الأمر الذي حرصت على دراسته بشكل متكامل ابتداءً من تسليط الضوء على هذه العلاقات قبل تغير طبيعة النظام السياسي في إيران مروراً بالتغيرات التي طرأت على العلاقات بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، ومن ثم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا وتبني سياسة خارجية طموحة تسعى لتحقيق التعاون مع دول الجوار ونبذ الخلافات وتقليصها.

تقسيم البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات التركية الإيرانية.

المبحث الثاني: نقاط التقارب في العلاقات التركية الإيرانية.

المبحث الثالث: نقاط التباعد في العلاقات التركية الإيرانية.

المبحث الأول:

التطور التاريخي للعلاقات التركية الإيرانية:

تعتبر العلاقات التركية –الإيرانية علاقات محورية وذات تأثير كبير على البيئة الإقليمية، وذلك بسبب المقدرات الداخلية والإرث التاريخي الذي تمتلكه الدولتان على صعيد محيطها الإقليمي، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المميز لكلا البلدين، وطرأ على هذه العلاقات جملة من التبدلات نتيجة تغير طبيعة النظام السياسي في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، والذي تبنى مقاربات جديدة للسياسة الخارجية أفضت إلى مرحلة جديدة على صعيد العلاقات مع إيران.

المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية في إيران:

بدأت عوامل التطور والانفراج تظهر في مجمل العلاقات بين الدولتين بعد انهيار الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية عام 1923 ووصول رضا شاه للحكم في إيران عام 1925، ومهدت الظروف الدولية والإقليمية إلى سيادة حالة من التعاون والتنسيق بين البلدين الحليفين للغرب في منطقة الشرق الأوسط.

وتحتل إيران موقعاً جغرافياً متميزاً باعتبارها معبراً بين المناطق والقارات، وهذه السمة جعلتها ساحة تأثير جيوسياسي متبادل، وتشكل هذه السمة أساس التشابه بينها وبين تركيا، إذ كلاهما دول لا يمكن تحديدها بمنطقة ما أو حصرها في إقليم جيوسياسي واحد، وتظهر المقارنة التي يمكن إجراؤها بين الوضع الجيوسياسي لكل من إيران وتركيا السمات الجيوسياسية والاعتبارات الجغرافية للعلاقات بين البلدين:(أوغلو، 2011، 462)

–تقع إيران مثل تركيا على خط المرور الأساسي للاتصال الجنوبي، الآسيوي– الأوروبي، وتحقق هاتان الدولتان بديلاً للعبور إلى منطقة السهوب عن المعبر الشمالي الذي تتحكم فيه روسيا بمفردها، وعلى نطاق جغرافي أكثر تداخلاً مع حزام المناخ المعتدل السائد في الجنوب.

– وتمتلك كلا الدولتان حدوداً مباشرة مع القوقاز، التي تشكل خط الانتقال المركزي الشمالي الجنوبي للقارة الأم أوراسيا، حيث تجاور تركيا منطقة البلقان التي تشكل الضفة الغربية لخط الانتقال الجنوبي، أما إيران فتجاور خط آسيا الوسطى– أفغانستان– الهند الذي يشكل الضفة الشرقية لخط الانتقال الشمالي الجنوبي.

– تتصل تركيا باثنين من البحار (البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط) من أصل أربعة بحار وخلجان مهمة في القارة الأوروآسيوية، وتتصل إيران ببحري قزوين والخليج العربي.

– وتعتبر كلا الدولتين قوة غرب آسيوية من حيث خصائصها الأساسية، حيث ترتبط تركيا مباشرةً بأوروبا الجنوبية وترتبط إيران بجنوب آسيا، وهو ما يحمل أهمية كبرى من حيث الاتصالات الجنوبية بالقارة الأم أورواسيا.

– تشكل تركيا ضمن هذا الإطار الاتصال الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط في ساحة التقاء القارة الأم أفروأوراسيا، وتشكل إيران الاتصال الآسيوي لهذه المنطقة.

حيث ربطت هذه السمات الجيوسياسية بين جغرافية الأناضول وإيران بعلاقة تبعية متبادلة من الناحية الاستراتيجية.

ودخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923، وقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلام في الوطن والسلام في العالم" وقعاً طيباً في إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية والطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها، وبفضل هذه التطورات شعرت إيران بأنها قد تخلصت –وإلى حد كبير– من الخطر التركي الذي كان يتهددها تاريخياً من جهة الغرب، إضافةً إلى أن إيران استفادت تاريخياً من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها، والتي جذبت انتباه الشاه رضا البهلوي شاه إيران، وزادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده.(باكير وآخرون، 2010، 212)

ولقد ساهم التوجه الغربي لدى البلدين في التقليل من تأثير الاختلافات الأيديولوجية، ولكن بقي التهديد الكردي على طول الحدود الإيرانية التركية يمثل مصدر قلق لتركيا التي وجدت تساهلاً من الجانب الإيراني في التعامل مع الاحتجاجات التي قام بها الأكراد على الحدود بين البلدين، ورغم ظهور عدد من الإشكاليات إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت محطات تقاربية، حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون وترسيم الحدود بين البلدين عام 1934(sinkaya,2019, 7)

وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا وإيران اللتان تعتبران السد المانع أمام السوفييت للوصول إلى المياه الدافئة، الحل من درء التهديد السوفييتي في التوجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي.

وفي بداية الأمر ظهر حلف بغداد ومن بعده منظمة الميثاق المركزي CENTO كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من الغرب بشكل كبير، وكانت المحاولات ترمي إلى وقوف البلدين في وجه التهديد السوفيتي، وقد كانت الفترة بين 1953–1979 هي الفترة أكثر تقارباً في العلاقات بين البلدين، حيث تواصلت العلاقات الثنائية في المجالين العسكري والاستخباراتي بشكل أكبر تحت تأثير الحرب الباردة، فكان الضباط الإيرانيون يتلقون تدريبات في تركيا في إطار الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين البلدين. (باكير وآخرون، 2010، 213)

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 1979:

تعتبر الثورة الإسلامية في إيران منعطف تاريخي في الحياة السياسية والاجتماعية في إيران، حيث أنهت هذه الثورة حكم الشاه في إيران، ونقلتها إلى مرحلة جديدة تتمايز بشكل كبير عن المرحلة السابقة على المستويين الداخلي والخارجي، وخاصةً لجهة العداء للغرب ولحلفائه في النظام الإقليمي.

بعد قيام الثورة الإسلامية اكتسبت إيران أهمية دولية، فضلاً عن تأثيرها الإقليمي، نتيجة للتصورات المتعلقة بخصائص الثورة الإيرانية المعادية لأمريكا والنظام الدولي، وبالتموّج الذي يمكن ان تؤدي إليه هذه الثورة، لا سيما في الشرق الأوسط، لذا جعل التوتر الأمريكي الإيراني الذي بدأ مع الثورة وتصاعد مع أزمة الرهائن، من إيران عنصراً من عناصر التوتر الدولي في عقد الثمانينات،كما أدى رفض الولايات المتحدة لإيران وإقصاؤها من الساحة الدولية، إلى خروج إيران عن مسارها التقليدي ذي المحور

الأمريكي الذي اتخذته في عهد الشاه، واقترابها من الاتحاد السوفياتي والاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية، وكانت جهود إيران الرامية إلى تشكيل ساحة سياسية خارجية جديدة، وفقاً للمعيار الأوروآسيوي، تحظى بثقل واضح خلال مرحلة الإصلاح البراغماتي في عهد الرئيس رفسنجاني. (أوغلو، 2011، 467)

أما تركيا، فقد اتجهت في الفترة ذاتها وبمزيد من العمق نحو المحور الاستراتيجي الأمريكي، نتيجة ابتعادها عن أوروبا بفعل انقلاب عام 1980 العسكري، ولأنها كانت تنظر إلى الاتحاد السوفياتي باعتباره أحد عناصر التهديدالدولي الرئيسية، وقد شهدت العلاقات التركية الإيرانية خلال هذه الفترة محاولة خلق توازن بين الخيارات الدولية وبين ضرورات التوازن الإقليمي، وبينما كان من المتوقع أن ينعكس التوتر الذي نجم عن الخيار الاستراتيجي الذي اتخذته تركيا بالتوجه نحو الولايات المتحدة، عندما توجهت إيران نحو الاتحاد السوفياتي، على العلاقات التركية– الإيرانية، فإن الضروروات الإقليمية والاقتصاد السياسي قد دفع بالمسارات إلى خلاف ما كان متوقعاً، فبعد الأزمة الاقتصادية الطاحنة في نهاية السبعينات، تبنت تركيا سياسة اقتصادية تقوم على التصدير ونجحت في تحويل أسواق الشرق الأوسط إلى ساحة استراتيجية مهمة، كما أدت التوازنات الإقليمية التي أسفرت عنها الحرب الإيرانية– العراقية إلى توجه تركيا نحو سياسة عدم الانحياز الفعال في الحرب، بينما أبدت إيران اهتماماً كبيراً بالمحافظة على عدم توتر علاقاتها بتركيا. (أوغلو، 2011، 468)

وفي بداية التسعينات أصبح هناك توتر واضح في العلاقات نتيجة الاستقطاب الإيديولوجي وتزايدت حالة النقد المتبادل بين الأنظمة الحاكمة وخاصةً عبر وسائل الإعلام، ونتيجة تزايد المد الإسلامي في تركياوصعود حزب الرفاه، وظهور مجموعات دينية متطرفة، بدأت تركيا توجه الاتهامات لإيران بالضلوع في دعم هذه المجموعات بهدف تجنيدها في جمع المعلومات عن الإيرانيين الذين لجأوا إلى تركيا بعد قيام الثورة في إيران، وفي نفس الفترة حدثت عدة اغتيالات في تركيا لأشخاص بارزين في مجال الدفاع عن العلمانية، واتهمت تركيا إيران بالوقوف وراء هذه التطورات، وذلك بهدف زعزعة استقرار تركيا وإضعاف نظامها الجمهوري واستبداله بنظام إسلامي مقرب منها، وخلال هذه الفترة تزايدت الاعتبارات الأمنية فيما يتعلق بصياغة السياسة الخارجية التركية وذلك بسبب تزايد التهديدات المتعلقة بالأنشطة المسلحة لحزب العمال الكردستاني، وقامت تركيا بشن عدة عمليات عسكرية في شمال العراق واتهمت إيران بدعم نشاطات الأكراد ومحاولة تقويض السلم التركي.(sinkaya, 2019,12)

وبدء تحسن العلاقات تدريجياً بعد استبعاد حزب الرفاه من السلطة في تركيا، وما أعقب ذلك من أحداث 11 أيلول عام 2001، وظهور نية الولايات المتحدة للتدخل في العراق، فإنشاء دولة كردية في شمال العراق هو أكبر تهديد أمني لتركيا، وفي هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة اتجاه أكراد العراق، وهو ما دفعها إلى مزيد من توثيق العلاقات مع إيران، وفي هذه الفترة قام حزب العمال الكردستاني بإنشاء حزب (مجموعة الحياة الحرة لكردستان) والذي قام بعدد من الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود الإيرانية التركية، وهو الأمر الذي زاد من التقارب بين البلدين، ولأول مرة في تاريخ العلاقة بينهما يتم القيام بعمليات عسكرية مشتركة. (باكير وآخرون، 2010، 214)

المطلب الثالث: العلاقات التركية– الإيرانية بعد عام 2002:

وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، وحاول الحزب تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحاً وانسجاماً مع المحيط الإقليمي، لذلك صاغ الحزب مبادئ جديدة للسياسة الخارجية التركية تقوم على أهمية التعاون مع دول الجوار وإنهاء أية خلافات أو نزاعات وإرساء علاقات سياسية واقتصادية تعود بالنفع على كل الأطراف، وإعادة تعريف دور تركيا في محيطها الإقليمي بوصفها دولة نموذج تتمتع بالديمقراطية وتحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتتمتع بعلاقات تعاونية مع دول الجوار، ولها ثقلها النوعي على المستوى الدولي.

وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، حدث تحول في منظومة النماذج التي أذكت التنافس بين الدولتين، فإيران من جهتها لم يبق عليها أن تتعامل مع النخبة العلمانية بوصفها نظيرتها في تركيا، ومن جهة ثانية لم تعد أنقرة قلقة على نفسها من

ارتياب النظام في إيران، ويختلف هذا الأمر جذرياً عن طريقة إدارة العلاقات بين البلدين في فترة التسعينات، حين كانت الحكومات التركية تتأنى في إصدار بيانات التهنئة للانتصارات الانتخابية للإصلاحيين والتقدميين في النظام الإيراني، وكانت إيران بدورها تتلقى هذه البيانات بوصفها تدخلاً مباشراً في السياسة الداخلية الإيرانية، وللأسباب نفسها كانت تركيا تلقي بتبعات نشاطات وكلاء إيران وعملائها مثل حزب الله التركي، على طموحات الحكومات الإيرانية لمحاولة التأثير في النظام العلماني والديمقراطي نسبياً في تركيا، ولكن هذه الشكوك اختفت بمجيء حزب العدالة والتنمية واتخذت العلاقات منحى إيجابياً،وخلال الفترة من عام 2004 إلى ربيع 2011 مالت العلاقات التركية الإيرانية إلى الثبات، على الرغم من بعض الخلافات الثانوية، وجاء أول دعم غير مباشر للنظام الإيراني من تركيا، بعد فوز الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في انتخابات عام 2005، وهي الانتخابات التي أثارت استنكاراً كبيراً من القوى الغربية بسبب مواقف نجاد المتشددة من إسرائيل، وسياسته المحافظة المتطرفة والعداء الصريح اتجاه المؤسسات الغربية ونفوذها. (كيمن، 2014، 35)

وخلال فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد نشأت شراكة استراتيجية بين البلدين، فإيران بالنسبة لتركيا تعتبر قوة إقليمية مهمة لا يمكن تجاهلها، أو بالأحرى خصم لا يمكن معاداته، لأن ذلك فيه تهديد لمصالح تركيا الساعية إلى لعب دور محوري في معظم الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال انتهاج سياسة تصفير المشكلات والتحالفات المفتوحة القائمة على بناء قنوات تواصل مع كل القوى الموجودة في المنطقة بدءاً من إسرائيل ومروراً بسوريا ومصر والسعودية وانتهاءً بإيران وكل من حزب الله اللبناني وحركة حماس في فلسطين، وكذلك تبدو تركيا بالنسبة لإيران خصماً لا يمكن معاداته، أولاً لأنها عضو في حلف الناتو وحليف مهم لإسرائيل والغرب، بما يعني أن احتواءها هو أفضل وسيلة للتفاعل معها، لأن غير ذلك يعني الدخول في صراعات غير متوازنة معها، ولأنها ثانياً تعتبر ظهيراً إقليمياً مهماً استطاعت إيران من خلاله، في بعض الفترات، تقليص حدة الضغوط الدولية والإقليمية المفروضة عليها بسبب طموحاتها النووية والإقليمية. (عبد الحميد، 2012، 134–135)

وبعد المتغيرات الإقليمية التي مرت على بعض الدول العربية عام 2011 حدث انعطاف مهم في العلاقات التركية الإيرانية، وأصبح الطابع التنافسي وإلى حد ما الصراعي يغلب على العلاقة بين الطرفين، وظهر بوضوح رغبة كلا الطرفين في الهيمنة على البيئة الإقليمية ومد أذرع النفوذ إليها بغض النظر عما قد يترتب على ذلك لجهة العلاقات التركية الإيرانية، وظهر الاختلاف الحاد بين البلدين في عدد من الملفات من أهمها الأزمة السورية، حيث ظهر بشكل واضح الاستقطاب السياسي بين الطرفين في آلية التعامل مع أسباب هذه الأزمة، وطرق حلها، وهو ما سيتم الحديث عنه بالتفصيل.

المبحث الثاني:

نقاط التقارب في العلاقات التركية –الإيرانية:

تعد العلاقات التركية الإيرانية من العلاقات المتشابكة والتي تتداخل فيها العديد من المحددات على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك بسبب كون البلدين يتمتعان بموقع جغرافي متميز وقدرات اقتصادية وعسكرية وديموغرافية تؤهلهما للعب دور مهم على الساحة الإقليمية والدولية، مما جعل علاقتهما تتراوح بين التعاون والتنافس خلال المراحل التاريخية المتعاقبة، وسنستعرض عدد من الملفات التي تعتبر نقاط تقارب في العلاقات بين البلدين.

المطلب الأول: الموقف من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003:

اعتبرت الولايات المتحدة غزو العراق كجزء من حربها الشاملة على الإرهاب، وساقت العديد من الذرائع لإقناع الرأي العام بأهمية القضاء على نظام صدام حسين في العراق والذي يطور أسلحة دمار شاملويدعم ويموّل الإرهاب الدولي، وكانت إيران وتركيا من أوائل الدول التي يمكن أن تتأثر بالمتغيرات الإقليمية المرتبطة بانهيار الدولة في العراق، وخاصةً في ظل وجود الأكراد المنتشرين على مساحات جغرافية متكاملة تفصلها الحدود السياسية لهذه الدول.

وفي هذا الإطار قامت تركيا بالتنسيق معدول الجوار الجغرافي للعراق، لخلق حالة ضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن نيتها بشن حرب على العراق، ولمحاولة إيجاد حل سلمي لمسألة تغيير السلطة في العراق، وكانت تركيا وعبر رئيس حكومتها عبدالله غول المُبادرة إلى التشاور مع هذه الدول من خلال جولة قام بها على هذه الدول في نهاية العام 2002 ومطلع العام 2003 وانتهت بعقد أول اجتماع لها على مستوى وزراء الخارجية في اسطنبول في 26 كانون الثاني 2003 وحضرته: تركيا– إيران– سوريا– الأردن– السعودية– مصر، ودعا بيانه الختامي القيادة العراقية إلى المصالحة الدولية والتعاون مع المفتشين الدوليين، وإلى أن تجنب الحرب مسؤولية تقع على عاتق العراق وحده في محاولة لنزع فتيل الحرب والحؤول دون نشوبها. (نور الدين، 2004، 411)

ونظراً لإدراك كل من تركيا وإيران وسوريا لاحتمال ظهور دولة كردية مستقلة وسط الفوضى المقبلة، عقدت هذه الدول ثلاث اجتماعات متتالية لوضع استراتيجيات لاحتواء النتائج المتوقعة، وخلال اجتماع لمنظمة التعاون الاقتصادي عبّر الرئيس الإيراني محمد خاتمي بوضوح عن ضرورة إقامة شكل من التحالف بين الدول الثلاث لمواجهة احتمال إعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وانعكاسات ذلك على هذه الدول، وأبدى خاتمي اعتراضه على إقامة إدارة كردية موحدة في المنطقة، وكان قلقاً على وجه الخصوص من الدور الذي يمكن ان تؤديه هذه الدولة المتوقعة في حال تنفيذ هجوم إسرائيلي على إيران، فوجود دولة كردية محاذية لإيران سيشكل حصناً مثالياً أو قاعدة عسكرية أمامية تسهل تنفيذ عمليات عسكرية إسرائيلية على الأراضي الإيرانية. (كيمن، 2014، 34–35)

وبالنظر إلى أن وقوع الحرب صار أمراً مؤكداً فإن تركيا وإيران تشاركتا الهواجس المتعلقة بالتداعيات الأمنية لغزو العراق، وبالنظر إلى الخلفية التاريخية والتهديدات الأمنية التي يمكن أن تطرأ بعد غزو العراق، فإن البلدان اتفقا على أن تكون ضبط تداعيات غزو العراق هي أحد أهم أولويات التنسيق المشترك خلال المرحلة القادمة، وفي ضوء التوجهات الأمريكية التي كانت تطمح إلى جعل العراق هو المعادل الإقليمي لإيران قامت ببناء قواعد عسكرية على الحدود الإيرانية العراقية، وهو الأمر الذي اعتبرته إيران إشارة واضحة لإمكانية شنّ هجمات عسكرية أمريكية ضدها انطلاقاً من الأراضي العراقية، وكذلك تركيا كانت تحكمها اعتباراتها الأمنية فيما يتعلق بغزو العراق، حيث كانت قلقة من تداعيات رفضها استخدام أراضيها لغزو العراق ومن ظهور تحالف أمريكي كردي كرد فعل على موقفها هذا، وكذلك الخوف من التطهير العرقي الذي يمكن أن تتعرض له الأقليات التركمانية الموجودة في العراق على يد الأكراد، والخوف من انفصال الأكراد في شمال العراق وتأسيس دولة كردية مستقلة والسيطرة على كركوك الغنية بالنفط والتي يعيش فيها الجزء الأكبر من الأقلية التركمانية. (Ayman, 2014, 11)

وساهمت الحرب على العراق في تحقيق نوع من التنسيق الاستراتيجي العسكري بين تركيا وإيران فيما يخص النشاط المسلح للأكراد، وهو الأمر الذي كانت تركيا تسعى منذ زمن إلى تحقيقه، وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى طهران في عام 2004 تم توقيع مذكرة تفاهم بخصوص التعاون الأمني والذي تضمن بشكل محدد التنسيق فيما يتعلق بالمعلومات الاستخباراتية، والقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد الميليشيات الكردية التي تتضمن حزب العمال الكردستاني الذي ينفذ عمليات عسكرية ضد الأتراك ومجموعة الحياة الحرة في كردستان التي تهاجم مواقع للشرطة الإيرانية على الحدود مع العراق، والحد من نشاطاتها انطلاقاً من مواقع تحصينها في شمال العراق. (Ayman, 2014, 11)

وفي عام 2005 تم التأكيد على أهمية التعاون التركي الإيراني في المجال الأمني لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها كلا الطرفين، وذلك بإعلان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية تؤكد فيه أن إيران تتعاون مع الجارة تركيا ضد الإرهاب وأن هذا التعاون سيستمر في المستقبل، وفي عام 2006 تم توقيع مذكرة تفاهم جديدة تتعهد بموجبها الدولتان بمتابعة التعاون الأمني، وفي هذا الصدد صرحت وزارة الداخلية الإيرانية أنه: " يوجد اتفاق تام مع تركيا على التعاون المطلق ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني وسنحارب معاً ضد أي نشاط للحزب في المنطقة". (طبي، 2015، 218–219)

المطلب الثاني: الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني:

يعتبر الموقف التركي الإيجابي بخصوص حق إيران المشروع بامتلاك الطاقة النووية، واحداً من المداخل الأساسية للتقارب التركي الإيراني، ورحبت إيران مراراً بموقف تركيا الداعم لها، على الرغم من القلق التركي إزاء النوايا الإيرانية فيما يتعلق بحيازة القوة النووية، ولكنها غلّبت مصالحها الاقتصادية وخاصة بسبب الحاجة إلى موارد الطاقة الإيرانية، على مخاوفها وعوّلت بشكل ضمني على الإصرار الغربي على منع إيران من حيازة القوة النووية.

أ- ظهور البرنامج النووي الإيراني:منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتهم إيران بالسعي لامتلاك التقنية النووية وتوظيفها للأغراض العسكرية، في الوقت الذي كانت فيه إيران تنفي الاتهامات الأمريكية، مؤكدةً أن نشاطاتها النووية للأغراض السلمية وتوفير الطاقة الكهربائية، ونتيجة للشكوك والاتهامات الأمريكية لإيران على برنامجها النووي وقع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1996 على قانون العقوبات على ليبيا وإيران بحجة تجفيف مصادر دعم الإرهاب وكان يستهدف قطاع الطاقة في البلدين، وتعززت الاتهامات الأمريكية السابقة بما كشفته منظمة خلق الإيرانية المعارضة في عام 2002 عن وجود مفاعلات نووية سرية في منطقة ناتانز وسط إيران، ومنطقة آراك غرب طهران، ثم بدأت أزمة البرنامج النووي الإيراني مع المجتمع الدولي عام 2003، عندما صرحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران أخفقت في التزاماتها اتجاه معاهدة حظر الانتشار النووي، وبأنها لم تكن شفافة في نشاطاتها النووية أو استيرادها للمواد مزدوجة الاستخدام، وعليه شكلت هذه القضية أزمة بالنسبة لإيران والمجتمع الدولي الذي بدأ يبحث عن خيارات للتعامل مع هذه القضية. (النعيمي، 2020، 8)

ب- الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني: اتصفت مواقف تركيا بالإيجابية بشكل عام فيما يتعلق بتطورات البرنامج النووي الإيراني، وترى تركيا أنه من حق أي دولة امتلاك الطاقة النووية وإنتاجها للأغراض السلمية، وهو ماتفعله جميع الدول النووية، لذلك فإن لإيران الحق في إنتاج طاقة نووية لأغراض سلمية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية، كما تدافع تركيا عن فكرة أن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة، وإنما بالحوار والوسائل السلمية، وتدعو إيران في الوقت ذاته إلى عدم التصعيد والإبقاء على الباب مفتوحاً للحوار. (النعيمي، 2020، 10)

وفي أواخر العام 2008 قام رئيس الحكومة التركية أردوغان باقتراح منح بلاده دور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران، مشيراً إلى العلاقات الطيبة لبلاده مع طهران على المستويين الاقتصادي والثقافي، وكان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد زار تركيا لبحث التعاون التجاري والتعاون في مجالي الطاقة ومكافحة الإرهاب، وكانت تركيا قد استبقت هذا العرض بالإعلان عن نيتها العمل على خلق شرق أوسط خال من السلاح النووي، والتي كانت تعني أنه على إسرائيل التخلي عن ترسانتها النووية، وعلى الرغم من وجود الكثير من التدخلات المعرقلة، فقد استندت المساعي التركية لتنفيس الاحتقان الغربي ضد إيران على أرض صلبة، وفي 17 أيار 2010 تم إطلاق إعلان طهران، وكانت الجهود التركية والبرازيلية قد أثمرت اتفاقاً يقضي بتلبية حاجات إيران من الوقود النووي مع ضمان استخدامها فقط للأغراض السلمية، وقضى الاتفاق أن ترسل إيران اليورانيوم المخصب بنسب عالية إلى تركيا لتعاود تركيا إرساله بنسب تخصيب تتناسب مع حاجات الاختبارات الطبية. (فايسباخ وواكيم، 2014، 213-214)

وقد تضمن الاتفاق مايلي: (طبي، 2015، 226)

-احترام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مع التأكيد على حق جميع الدول بامتلاك الوقود النووي بما في ذلك أنشطة التخصيب من أجل تطوير البحوث لأغراض سلمية، بما فيها حق إيران في هذا النشاط.

- اقناع القوى المتفاوضة بضرورة خلق مناخ إيجابي وغير تصادمي يؤدي إلى التفاعل والتعاون.

- تم التعاون بإرسال إيران لـ1200 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% إلى تركيا لتستبدل ب120 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%.

– إن عملية التبادل النووي بين إيران والغرب هو من أجل أن تكفل حق إيران في استعمال الأنشطة النووية السلمية، وكذلك من أجل تجنب المواجهة بين الأطراف.

– تبدي إيران استعدادها لإيداع اليورانيوم خلال شهر واحد على أن تلتزم مجموعة فيينا (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والوكالة الدولية للطاقة) على تسليم اليورانيوم خلال مدة لا تتجاوز العام.

– في حال عدم احترام هذا الإعلان ستسلم تركيا اليورانيوم إلى إيران من دون شرط.

وعلى الرغم من قرار إيران الالتزام بالاتفاق، فقد أعرب مجلس الأمن عن رفضه له، بالإضافة إلى أن الدول الغربية وروسيا والصين لم ترحب بالتدخل التركي في موضوع تعتبره الدول الكبرى من اختصاصها، كما ان الولايات المتحدة اعتبرت وعلى لسان رئيسها بارك أوباما أن تدخل تركيا في الوساطة أمر مؤسف، وأن الجهود تتواصل لإصدار قرار من مجلس الأمن بعقوبات جديدة على إيران.

ورداً على رفض الوساطة التركية– البرازيلية في قضية الملف النووي الإيراني، صوتت تركيا والبرازيل اللتان كانتا عضوين مؤقتين في مجلس الأمن ضد القرار /1929/ والذي يفرض عقوبات دولية جديدة ضد إيران، على الرغم من تبني القرار من قبل /12/ دولة عضو في مجلس الأمن، ودافعت تركيا عن موقفها بالقول أنه هناك متسع من الوقت للتفاوض مع إيران بشأن سياستها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. (النعيمي، 2020، 13)

وفي العام 2012 سعت الحكومة التركية إلى إحياء المحادثات بين إيران ومجموعة الدول (5+1) ، وقد أعلن المسؤول الإيراني عن الملف النووي سعيد جليلي استعداد بلاده لاستئناف المحادثات التي كانت ستستضيفها تركيا وعقدت المحادثات في اسطنبول في شهر نيسان من نفس العام، تلتها محادثات في بغداد، وعلى الرغم من الجهود التركية إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في حينها. (فايسباخ وواكيم، 2014، 215)

وعلى الرغم من الزيارات رفيعة المستوى بين المسؤولين الإيرانيين والأتراك، إلا أن القضية النووية فقدت مكانتها البارزة في العلاقات بين الطرفين، ومع ذلك أعلن المسؤولون في البلدين عن سعادتهم بالإنجازات الأولية في المحادثات حول البرنامج النووي الإيراني، ومعارضتهم المشتركة لوجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، كما شكر الإيرانيون تركيا على دعمها للبرنامج النووي الإيراني، وجهودها لإيجاد حل سياسي وإلغاء العقوبات ضد إيران، وصرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن تركيا قدمت نموذجاً جيداً لعلاقات الجوار بين إيران والدول المجاورة، وقال: "أتمنى أن يحذو جيراننا الآخرون حذو تركيا ويساعدوا في إيجاد حل للقضية النووية، برنامجنا النووي لا يلحق الضرر بأي أحد، فلا ينبغي أن يقلقوا، لقد دعمت تركيا طوال الوقت حقنا في الأنشطة النووية السلمية". (النعيمي، 2020، 16)

وفي عام 2015 أُعلن عن التوصل إلى اتفاق نهائي بين إيران ومجموعة الدول (5+1) بخصوص برنامج إيران النووي، ولكن عادت الولايات المتحدة الأمريكية وانسحبت من الاتفاق عام 2019 وذلك خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

يمكن النظر إلى الموقف التركي من القضية النووية الإيرانية بمنظور مزدوج، فمن جهة تركيا تنظر بعين الريبة والشك إلى الغايات الإيرانية من تطوير قدراتها النووية ولا تستطيع الجزم حيال النوايا الإيرانية من امتلاك الطاقة النووية، وتخشى من تحول إيران إلى قوة إقليمية كبرى في حال امتلاكها الطاقة النووية، ولكنها في نفس الوقت لا تريد أن تتضرر علاقاتها مع إيران لا سيما في الجانب الاقتصادي وفي موضوع تأمين متطلبات تركيا من الطاقة على وجه الخصوص، لذلك أقحمت تركيا نفسها في ملف البرنامج النووي الإيراني، وحاولت لعب دور الوسيط والمؤيد لحقوق إيران الشرعية في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وذلك بسبب خوفها من أن تتمكن إيران من حيازة الطاقة النووية وهو الأمر الذي سيجعلها قوة إقليمية كبرى بخلفية عدائية اتجاه تركيا التي لم تقف معها في سبيل تحقيق مساعيها النووية، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه تراجع في مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية وستكون تركيا المتضرر الأكبر في حال حدوث هذا السيناريو.

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي بين تركيا وإيران:

يعتبر مستوى العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا متقدم على علاقاتهما السياسية، وتعتبر هذه العلاقات محدد أساسي في السياسة الخارجية لكلا البلدين اتجاه الآخر، فتركيا تنظر إلى إيران بوصفها شريك اقتصادي هام يساهم في تأمين جزء كبير من احتياجات تركيا المتزايدة من الطاقة، أما إيران فتنظر إلى شراكتها الاقتصادية مع تركيا بوصفها بوابة لاختراق العقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها إيران منذ سنوات.

أولاً: الدوافع التركية والإيرانية لتعزيز التعاون الاقتصادي: منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، أدرك أنه يواجه تحدي مهم فيما يتعلق بتحسين مؤشرات الاقتصاد التركي، الذي كان يعاني من مشاكل هيكلية أساسية، ولا يمكن بناء اقتصاد قوي دون إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة، التي يمكن أن تكون سوقاً مهمة للبضائع التركية، وبيئة استثمارية جاذبة لرجال الأعمال الأتراك، وتكون مزوّداً لتركيا بمصادر الطاقة التي ازداد الطلب عليها نتيجة زيادة الفعاليات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق يحتل الجانب الاقتصادي مكانة هامة بالنسبة لتركيا، لأنها تبحث أن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وهذا يحتاج إلى قاعدة إنتاجية، وتأسيس نظام اقتصادي إقليمي تكون هي مركزه، وهي تدرك تماماً أن التحولات في النظام العالمي وتحولات الاقتصاد الدولي انعكست على البيئة الإقليمية والدولية، ففرضت عليها التجانس وتبادل المصالح والاعتماد المتبادل، ومن هنا بدأت تركيا تطرح توجهاتها الاقتصادية الجديدة، وذلك من خلال الانفتاح على الشرق الأوسط، والاستفادة من أسواقه، وبناء مصالح اقتصادية واسعة، وتعزيز دورها لتكون شريك اقتصادي قائد في المنطقة، وثمة ربط مباشر في الخطاب التركي بين حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية، وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من ناحية أخرى، حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل، مكوناً أساسياً، في رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية للشرق الأوسط، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على العلاقات الاقتصادية في المنطقة.(الفاضي، 2019، 173)

أما بالنسبة لإيران فكانت ترغب بإيجاد شريك اقتصادي، لتتجاوز العقوبات الاقتصادية التي فرضها عليها الغرب، وأصبحت العلاقات التركية الإيرانية قائمة على مبدأ المصلحة المتبادلة بدلاً من التنافس، وغلّب الطرفان مصالحهما الاقتصادية المشتركة على الاختلافات في المجال السياسي، وفي ظل التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد الإيراني على خلفية العقوبات المفروضة على إيران، فإن تركيا كانت من أوائل الدول التي ساعدت إيران على منع اقتصادها من الانهيار، وعلى الرغم من أن تركيا لم تخرق العقوبات المفروضة على إيران، إلا أن استثمارات قطاع الأعمال التركي الخاص في إيران كان لها دور كبير في دعم الاقتصاد الإيراني. (Rezaei, 2017, 63)

ثانياً: المؤسسات الناظمة للعلاقات الاقتصادية وحجم التجارة الثنائية بين البلدين: تم تشكيل مجلس اقتصادي لمناقشة أدوات تطوير العلاقات الاقتصادية ومعالجة العقبات التي تعترض مسار تطوير التجارة الثنائية، وتنظيم اجتماعات دورية وزيارات متبادلة، وبالإضافة إلى القنوات الرسمية فإن لرجال الأعمال في القطاع الخاص في البلدين دور كبير في تطوير العلاقات التجارية وتم تشكيل عدد من الأجهزة المؤسساتية لتطوير العلاقات الاقتصادية مثل مجلس رجال الأعمال التركي الإيراني الذي أسسته مؤسسة العلاقات الاقتصادية التركية الخارجية، ومنظمة تنمية التجارة للشرق الأوسط وإيران وكذلك المجلس الاستراتيجي للتجارة الإيرانية التركية، ومنظمة الأعمال والصناعيين الإيرانيين. (Allam, 2015, 108)

ثالثاً: حجم التجارة الثنائية بين تركيا وإيران: ارتفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين خلال العشر سنوات من 2,4 بليون دولار عام 2002 إلى إلى 22 بليون دولار في عام 2012، وارتفعت نسبة مساهمة إيران في التجارة التركية من 1,7% إلى 5,6% مما جعل إيران تصبح سادس شريك تجاري لتركيا، وفي عام 2007 وصل حجم التجارة الثنائية إلى 8 بليون دولار منها 6,2 بليون دولار هي عوائد واردات الطاقة النفطية من إيران إلى تركيا، ونتيجة العقوبات الاقتصادية على إيران انخفض معدل التجارة بين البلدين من 22بليون دولار عام 2012 إلى 14,5 بليون دولار عام 2013، ويلاحظ أن الميزان التجاري التركي مع إيران سلبي

لصالح إيران بسبب واردات الطاقة والتجارة في قطاع البضائع كانت 2 بليون دولار في عام 2012، كما وقع الطرفان على اتفاقية تجارة تفضيلية في عام 2014، وتعتبر الحديد والمعادن الصلبة والنسيج والمعدات الكهربائية هي أهم الصادرات التركية إلى إيران، والواردات من إيران تشتمل على المواد البترولية الخام والغاز الطبيعي والمواد الأولية البلاستيكية، وصنفت إيران كثالث سوق لتصريف المنتجات التركية عام 2012. (Allam, 2015, 112-113)

ويلاحظ ازدياد حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2016، وأصبح الميزان التجاري لصالح تركيا، إذ ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى إيران خلال شهر كانون الأول لعام 2016 بنسبة 2,57% مقارنة بنفس الشهر من العام 2015، وبلغت 500 مليون دولار و830 ألف دولار، وفي المقابل فإن استيراد تركيا من إيران انخفض بنسبة 3,14% في ذات الشهر، ففي الوقت الذي كانت فيه 428 مليون و122 ألف دولار في عام 2015، فإنها وصلت في الشهر نفسه من العام 2016 إلى 366 مليون دولار و810 ألاف دورلار. (الشريف، 2024، 2)

رابعاً: التجارة المرتبطة بموارد الطاقة: تعتبر موارد الطاقة مكون أساسي من مكونات العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فتركيا دولة فقيرة بموارد الطاقة، ونتيجة التطور الاقتصادي المتسارع الذي تشهده، ازدادت بشكل ملحوظ حاجتها للطاقة، وهو الأمر الذي يصب في مصلحة إيران التي يُعتبر قطاع الطاقة أهم مقومات اقتصادها، والاستثمار في هذا الجانب يحقق لها موارد من القطع الجنبي تمكنها من تجاوز الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية المفروضة من الغرب.

أ– صادرات الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا: يشكل النفط والغاز 90% من صادرات إيران إلى تركيا، وازدادت هذه الصادرات بسبب الحاجة التركية إلى تلبية المتطلبات المتزايدة من الطاقة والتي تترافق مع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010–2011، ونتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عام 2012 انخفضت كمية استهلال الغاز، ويبلغ استهلاك تركيا من الغاز بشكل وسطي ما يقارب 45,920 بليون سنتيمتر مكعب سنوياً، وتستورد تركيا سنوياً حوالي 18% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من إيران، وتزود إيران تركيا بالغاز الطبيعي عن طريق خط غاز (تبريز– أنقرة)، ولكن هذا الخط يواجه العديد من الإشكاليات التي تتعلق بحدوث اختلالات فنية خلال نقل الغاز، بالإضافة إلى هجمات حزب العمال الكردستاني المتكررة على الخط، ناهيك عن التذبذب في الأسعار الذي يؤدي إلى حدوث إشكاليات وتوقف ضخ الغاز خلال فترات متقطعة. (Allam, 2015, 115)

ب– صادرات النفط الخام الإيراني إلى تركيا: وصل استهلاك تركيا من النفط الخام ما معدله 1714 ألف برميل في اليوم عام 2013، بينما لا يتجاوز الانتاج المحلي التركي من النفط ما معدله 11% من احتياجات تركيا من النفط الخام، وتستورد تركيا النفط من إيران وروسيا والسعودية والعراق وليبيا وكازاخستان من خلال خطوط لنقل النفط أو بواسطة سفن للشحن، ومنذ عام 2010 أصبحت إيران أكبر مورد للنفط لتركيا وتورد لها 51% من إجمالي احتياجاتها من النفط، واستمرت إيران باحتلال موقع البلد الأكبر توريداً للنفط في عام 2012 بما معدله 39% من حاجة تركيا من النفط، وتعاني تجارة النفط الخام بالعديد من الإشكاليات التي تتمثل في الأخطار المرتبطة بالتوريد، وخاصة فيما يتهلق بمضيق هرمز وكذلك العقوبات الاقتصادية الامريكية التي تهدد أحياناً أمن التوريدات. (Allam,2015, 115)

المبحث الثالث:

نقاط التباعد في العلاقات التركية –الإيرانية:

على الرغم من السمة التعاونية للعلاقات التركية الإيرانية التي تظهر في بعض الملفات الإقليمية والدولية، إلا أن البلدان يمتلكان سياسة خارجية طموحة تسعى لإرساء أسس القيادة الإقليمية والعمل على توسيع دوائر النفوذ الإقليمي واستثمار المتغيرات بالشكل الذي يحقق المصلحة الوطنية بحدودها العظمى، وهو ما يسبب أحياناً حالة من التنافس بين البلدين حين تسعى كل دولة إلى

توظيف مقدراتها الذاتية وإرثها التاريخي والثقافي في تحقيق التأثير المطلوب، وستعرض الباحثة لعدد من الملفات الإقليمية التي سببت حالة من التوتر في العلاقات بين البلدين.

المطلب الأول: التنافس على النفوذ في آسيا الوسطى:

جاءت أهمية منطقة آسيا الوسطى من تفاعل مجموعة من المتغيرات والعوامل، فالموقع الاستراتيجي للمنطقة جعل منها منطقة تنافس إقليمي ودولي للسيطرة على هذا المجال الحيوي الهام، فضلاً عن أن دول آسيا الوسطى تتمتع بتركيبة ديموغرافية متنوعة.

وتمثل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز قلب العالم، وتتاخم حدودها المباشرة عدداً من الدول الكبرى، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة، في ظل احتوائها على موارد طبيعية وفيرة، واحتياطات كبيرة من مصادر النفط والغاز التي تدفع الدول الإقليمية والدولية إلى محاولة السيطرة عليها. (ابراهيم، 2020، 337)

ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين فإن المنافسة بين الدول الكبرى بخصوص مصادر الطاقة وطرق نقلها ازدادت بشكل ملحوظ وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الطاقة في العالم وازدياد الطلب عليها، ومنطقة آسيا الوسطى تقع في قلب الفضاء الأورواسي، وهي منطقة غنية بموارد الطاقة وتمتلك موقع استراتيجي هام، فهي تقع إلى الشرق والغرب من بحر قزوين الغني بالنفط والغاز الطبيعي، وفي هذه المنطقة يظهر تأثير التنافس الدولي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، وهذا ما يجعل النفوذ في منطقة آسيا الوسطى عامل مهم في تحديد موقع الدول في النظام العالمي، وخاصةً لجهة موقع هذه الدول في مجال أمن الطاقة الخاص بها ومدى قدرتها على تلبية متطلباتها من الطاقة، وهذا ما يؤكده تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي أنه في عام 2020 فإن الطلب المتزايد على الطاقة وخاصة من الدول الصاعدة سيكون له تأثير أساسي في العلاقات الجيوبوليتيكية.(xuetang، 2006,118)

وبالنسبة لتركيا فإنها وجدت نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في مواجهة عالم جديد في آسيا الوسطى، عالم أرادت ان تؤثر فيه، وطرح عليها جملة من المطالب، وقوبلت الجمهوريات الجديدة وأبناء الأعمام الجدد فيما يعتبر الموطن الأصلي التركي، بقدر كبير من الترحاب من الجمهور التركي ومن قبل قطاعات واسعة من نخبة البلاد، وثمة الآن دول أخرى ذات سيادة يشكّل فيها الأتراك المجموعة السياسية المسيطرة، ويجري التحدث فيها رسمياً بلغة قريبة، وحيث الثقافة شديدة القرب من نظيرتها في الأناضول، وبصورة مفاجئة بدت عزلة تركيا النسبية، عن أوروبا التي يتوق شعبها إلى الانتماء إليها ولكن كثيراً ما قوبل بالصد من جهة، وعن العالم العربي الذي لم يعتبر الأتراك أنفسهم جزءاً منه قط والذي ظل شديد التحفظ إزاء تركيا من الجهة المقابلة، كما لو أنها أصبحت أثراً من بعد عين، ولقد أدى النقص النسبي على صعيد التطور السياسي والاقتصادي في جمهوريات آسيا الوسطى، إلى تمكين العديد من الأتراك بالإحساس بالتفوق، وأتاح لأنقرة فرصة الاضطلاع بقيادة المنطقة، وما كانت تركيا تحلم بتحقيق مثل هذه الفرص في علاقاتها مع شركائها الغربيين، وبالتالي فإن الشروط كانت مساعدة لظهور توقعات جامحة وآمال عريضة فيما يخص أهمية العلاقات وبُعدها ومداها مع آسيا الوسطى. (كرامر، 2001، 173–174)

كما ازداد الثقل الإيراني في السياسة التركية اتجاه آسيا الوسطى والقوقاز وذلك بفعل الوضع الجديد للساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث نجم عن الفراغ الجيوسياسي في آسيا الوسطى تفعيل دور القوى الآسيوية، مثل روسيا والصين والهند وإيران واليابان والباكستان، فضلاً عن القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد انتهجت تركيا في عقد التسعينات، سياسة تنظر إلى إيران بوصفها بؤرة منافسة، نتيجة لعدم قدرة تركيا على تحقيق التوازن بين الخيارات الدولية والسياسات الإقليمية. (أوغلو، 2011، 471)

وتسعى كل من تركيا وإيران إلى مد نفوذهما إلى هذه الجمهوريات عبر صلات لغوية وتاريخية ومذهبية، كما أن إيران تسعى لدور إقليمي محوري ضمن البيئة الإقليمية ذاتها التي تنتمي إليها تركيا، وترغب إيران في التعاون في جمهوريات آسيا الوسطى في المجالات العسكرية، كما تسعى لإنشاء سوق مشتركة معها، ويتزامن هذا مع السعي الإيراني للعب دور فاعل ونشط في منطقة بحر قزوين، ومن أبرز الخطوات العملية التي قامت بها إيران لتعزيز دورها في جمهوريات آسيا الوسطى مد خط للسكك الحديدية

عام 1996، ومما يزيد قلق إيران هو وجود قبول نسبي امريكي إسرائيلي أوروبي لدور تركي وظيفي في هذه المنطقة، وعدم قبولها بدور إيراني مماثل، كما ان تعاظم الدور التركي في آسيا الوسطى قد يولد نزعة انفصالية عند الإيرانيين من أصول أذربيجانية للانفصال عن إيران. (البدور، 2016، 229)

وبدأت تركيا بتقديم نفسها بوصفها دولة نموذجية تتصف بالنظام الديمقراطي ولديها اقتصاد سوق حر، وقد دعم الغرب هذا التوجه التركي وشجعت دول آسيا الوسطى للاقتداء به والابتعاد عن تطبيق النموذج الإيراني في الحكم والذي يعتبره الغرب نموذجاً متطرفاً أصولياً، أما إيران فكانت قلقة بخصوص إيجاد رابطة تركية تجمع هذه الدول بتركيا وهو أمر يهدد المصالح الحيوية لإيران في هذه المنطقة المهمة، وفي هذا الإطار فإن البلدان سعوا إلى تطوير علاقاتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية مع جمهوريات آسيا الوسطى، ولكن المنافسة الجيوبولوتيكية بين البلدين كانت على أشدها فيما يتعلق ببناء خطوط النفط والغاز لنقل الطاقة من بحر قزوين، وعارضت إيران وبشدة بناء خط غاز يربط تركمانستان بأوروبا عن طريق تركيا لأن ذلك سيقلل من أهمية الدور الإيراني في نقل الطاقة.(sinkaya, 2019, 12)

وأصبحت تركيا رائدة في قمم الدول الناطقة باللغة التركية، والتي بدأت بالانعقاد منذ عام 1992، من أجل زيادة التضامن بين الدول الناطقة باللغة التركية وخلق فرص تعاون جديدة بينها، وقد اكتسبت عملية تنظيم هذه القمم بنية مؤسساتية بالتوقيع على اتفاقية ناهيتشيفان المتعلقة بتأسيس مجلس تعاون بين الدول الناطقة باللغة التركية والتي تم التوقيع عليها عام 2009، وتأسس المجلس المذكور في القمة العاشرة للدول الناطقة باللغة التركية والتي عقدت في إسطنبول عام 2010، كما تم إنشاء رئاسة إدارة التعاون والتنمية التركية TIKAمن أجل تقديم المساعدات التقنية لجمهوريات آسيا الوسطى، ووصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى 6,5 مليار دولار أمريكي، وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة 4,7 مليار دولار أمريكي عام 2010، أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات التعهدات التركية في المنطقة فقد بلغت حوالي 30 مليار دولار أمريكي، وهناك حوالي 2000 شركة تركية تعمل في المنطقة. (خضير، 2016، 35)

وقد واجهت تركيا صعوبة أكثر مما توقعت بخصوص توسيع نفوذها في آسيا الوسطى، وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها أن الحكام في آسيا الوسطى لم يتحمسوا للنموذج التركي بتأكيده على الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، حيث أن معظم هؤلاء الحكام من الحقبة السوفيتية وكانوا اكثر اهتماماً بالحفاظ على سلطتهم الشخصية من التوسع في تطبيق الديمقراطية، كما ان النفوذ الروسي في المنطقة أثبت أنه أقوى وأكثر دواماً مما توقعه الأتراك، وعلاوةً على ذلك لا تزال النخب في آسيا الوسطى متأثرة بالهوية الروسية ثقافياً، وباستثناء أذربيجان فإن معظم النخب في آسيا الوسطى تستخدم اللغة الروسية للتواصل، وهذه العوامل قللت من قدرة تركيا على تحقيق تقدم سياسي في المنطقة. (Larrabee,Nader, 2013,19)

وبذلك يمكن القول أن انهيار الاتحاد السوفياتي كشف عن عالم جديد من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية الهشة، والتي تمتلك موارد اقتصادية هامة وخاصةً في قطاع الطاقة، وبدأت تركيا وإيران يمارسان سياسة خارجية طموحة اتجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وبأدوات ووسائل مختلفة تعكس النمط التنافسي– الصراعي بينهما للبحث عن أدوار إقليمية ودوائر نفوذ جدية تعكس أهميتهما وثقلهما على الساحة الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: الموقف من الأزمة السورية:

تعتبر الأزمة السورية هي جزء من جملة المتغيرات الإقليمية التي طرأت على الدول العربية بعد عام 2011، وكان لهذه الأزمة حضورها على الساحة الإقليمية والدولية بسبب الأهمية الجيوسياسية لسوريا، وهو الأمر الذي أدى إلى تدخل قوى إقليمية ودولية في الأزمة بشكل مباشر وغير مباشر، والسباق المحموم لاستغلالها من قبل تركيا في سبيل تعزيز النفوذ الإقليمي.

وبعد بدء الأحداث في العالم العربي وجدت تركيا في هذه المتغيرات فرصة للانتقال من أن تكون مجرد شريك للاعبين إقليميين آخرين – مثل إيران– في تزعم المنطقة، وتنتقل لتكون اللاعب الإقليمي الأوحد، وهذا كان يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني تحديداً

ومن معه، وقد مثّل وصول الأحداث إلى سوريا فرصة تاريخية لتركيا لكي تنتقل إلى مرحلة العمل على تعزيز نفوذها وكسر التوازن الإقليمي مع إيران وحلفائها، عبر ضرب أحد الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى أن يكون وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا كما في سائر البلدان العربية ركيزة أساسية لمضاعفة هدفها في تسيّد المنطقة. (الياس، 2016، 179)

وفي شهر تشرين الثاني عام 2011 دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الحكومة السورية للاستقالة، كما أعلن وزير الخارجية التركي فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية على سوريا، وتلا ذلك لقاءات لمسؤولين أتراك مع الإدارة الأمريكية لبحث الأزمة السورية، وبدأت تركيا تنظر إلى الأحداث في سوريا على أنها شأن داخلي تركي وتتعامل معها على هذا الأساس، وأصبحت تركيا هي الداعم الأساسي للتشكيلات السياسية والعسكرية السورية والتي تشكلت في تركيا، مثلما سمي بالمجلس الوطني السوري الذي كان عبارة عن هيئة سياسية تسعى إلى إيجاد خيار بديل بالنسبة لتسلم السلطة في سوريا، وما سمي بالجيش السوري الحر والذين يدعوا إلى شنّ عمليات مسلحة ضد السلطة في سوريا.(Zanotti,2012)

يمكن إيجاز الموقف التركي من الأزمة السورية في ضوء النقاط التالية: (نور الدين، 2015، 226)

– أنقرة كانت وبالتزامن مع مطالبة الحكومة السورية بالقيام بالإصلاحات، تسير في وقت مبكر بعد أقل من شهر على بداية الأزمة، على خط مواز في اتجاه تشكيل "حضن دافئ" لما سمي بالمعارضة السورية السياسية، وبعد فترة قصيرة أصبحت تركيا "الداعم العسكري" للمسلحين، وعلى الرغم من تكرار تصريحات وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو أن تركيا لم تحسم موقفها المعارض للحكومة في سوريا إلا بعد عشرات الزيارات والنصائح.

– اختارت تركيا وبمعزل عن المسافات والمهل الزمنية أن تكون رأس حربة في محاربة الدولة السورية، فأصبحت مقراً لقيادة ما سمي بالجيش السوري الحر، وتأسس في اسطنبول ما أطلق عليه اسم المجلس الوطني السوري، وأصبحت الأراضي التركية مقر وممر للمسلحين المتشددين، وقاعدة إمداد عسكرية ولوجستية لهؤلاء في طريقهم إلى الأراضي السورية.

– باتت تركيا محرك الجهود الإقليمية والدولية ضد سوريا، عبر إنشاء مؤتمر أصدقاء سوريا، والتنسيق الكامل مع جامعة الدول العربية لعزل سوريا وتعليق عضويتها في الجامعة، كما بذلت الديبلوماسية التركية جهوداً مضنية لاستصدار قرار من مجلس الأمن لإقامة "منطقة عازلة"، والتدخل العسكري الخارجي والضغط على روسيا والصين.

أما إيران فقد وقفت موقفاً مغايراً للتوجه التركي، إذ دانت الاضطرابات التي تحدث في سوريا، ودعمت الحكومة السورية، وقد فُسّر ذلك بخشيتها من أن تفقد العلاقات الإستراتيجية التي ربطتها بالحكومة السورية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، حيث كان تحالفها مع سوريا المرتكز الأساسي لسياستها ووجودها في المنطقة العربية. (الهامي وآخرون، 2016، 227)

وشهدت العلاقات توتراً واضحاً في بداية الأزمة السورية، وظهر على السطح ما حاول الطرفان عدم إثارته في علاقاتهما، وهو أن كل منهما ينتمي إلى خلفية إسلامية قومية متنافسة تاريخياً مع الأخرى، ويبدو أن حسابات تركيا عندما أطلقت سياسة تصفير المشكلات لم تضع في حسبانها أن يجري استدعاء الخلافات الإيديولوجية القديمة على هذا النحو من السرعة، وهذا بالضبط ما أثارته الأزمة السورية، وكانت إيران تخشى من سيطرة مجموعات موالية لتركيا على سوريا، مما سيشكل رافعة لتركيا في تنافسها الممتد مع إيران على النفوذ في الشرق الأوسط، ومع ذلك فقد أظهرت الأزمة السورية محدودية التأثير التركي في مسار الأحداث في سوريا. (يوسف، 2015، 86–87)

وشكل الموقف التركي بالنسبة لإيران صدمة دفعتهم لمراجعة علاقاتهم مع تركيا، وخاصةً مع التصعيد التركي لاستهداف سوريا والضغط عليها، إلى درجة إحراج إيران من خلال تفتيش طائراتها المتوجهة إلى سوريا، والتهديد التركي بالعمل العسكري تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، والإعلان عن الانخراط في مشروع الدرع الصاروخية وإقامة قواعد تنصت وتجسس لحلف الناتو بالقرب من الحدود الإيرانية، كل هذا جعل إيران تدعم الحكومة السورية، معتبرةً أن أي فراغ في السلطة في سوريا ستكون له عواقب غير

متوقعة على الدول المجاورة وعلى المنطقة، كما هددت بضرب قواعد حلف شمال الأطلسي في تركيا إذا جعلت من أرضها مقراً لاستنساخ السيناريو الليبي للحالة السورية، وكشفت هذه السلوكيات عن عمق الصراع بين البلدين من أجل فرض الزعامة الإقليمية، فكان الانخراط المباشر للدولتين في الأزمة السورية جزء أساسي من استحقاق الظهور بمظهر الدولة المركز والدولة النموذج التي لا يمكن الاستغناء عنها في الاستراتيجيات الدولية اتجاه المنطقة. (موساوي، 2018، 158–159)

للأزمة السورية طبيعة خاصة ترتبط بأهمية موقع سوريا الجغرافي ودورها كدولة فاعلة لها ثقلها في النظام الإقليمي، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة التدخلات الإقليمية والدولية في سبيل استغلال الظرف التاريخي، وتعزيز النفوذ الإقليمي، وهو ما حاولت تركيا جاهدةً تحقيقه من خلال دعم المجموعات المسلحة في سوريا وتسهيل عبورها وإمدادها بالمال والسلاح، دون إيلاء أي اهتمام لطبيعة هذه المجموعات وأجنداتها السياسية، وهو الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة، وانعكس سلباً على الاستقرار الإقليمي عموماً، وهذا الانخراط التركي الكبير في الأزمة ساهم في تكوين رد فعل إيراني أكثر إصراراً على دعم الحكومة السورية والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وهو ما ترجم إلى دعم إيراني عسكري ومادي كبير للحكومة السورية خلال سنوات الأزمة.

الخاتمة:

تعتبر العلاقات التركية الإيرانية ومدى استقرارها مؤشر على استقرار النظام الإقليمي عموماً، وذلك لأن الدولتان تشكلان قوى إقليمية رائدة وتمتلكان مقومات جغرافية وعسكرية وسياسية واقتصادية تؤهلهما للتأثير في البيئة الإقليمية المحيطة، وعلى الرغم منظور بعض الاختلافات في آلية التعاطي مع عدد من الملفات الإقليمية في المنطقة، إلا أن العلاقة بين البلدين يمكن وصفها بأنها علاقات تعاونية أكثر منها تنافسية وصراعية، ويلاحظ أنه عند كل توتر يحدث في العلاقات، يسارع الطرفان إلى تأطير الإشكاليات ومنع تأثيرها على مجالات التعاون الأخرى لاسيما في الملف الاقتصادي.

أما أهم النتائج التي توصل لها الباحث تتلخص بما يلي:

1– كانت العلاقات الإيرانية التركية قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تتم في إطار الدور الذي يفرضه الغرب على كلا البلدين بوصفها قوى إقليمية موالية له، وجزء مهم من استراتيجيته لمواجهة الخطر الشيوعي، وكانت العلاقات بين البلدين مؤطرة ضمن هذا التحالف.

2– شهدت إيران تغييرات جذرية على صعيد نظامها السياسي وسياستها الخارجية بعد قيام الثورة الإسلامية، وهو الأمر الذي تعاملت معه تركيا بشيء من الحذر فهي لا تريد أن تخسر تحالفها مع الغرب الذي يحقق لها ثقلها الإقليمي، وفي نفس الوقت تدرك أهمية التعاون مع إيران بوصفها قوة إقليمية مؤثرة، لذلك حاولت تركيا تطويق الخلافات وعدم طرح نفسها ضمن إطار إيديولوجي مغاير لما هو سائد في إيران.

3– تغيرت السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، حيث تبنت تركيا مقاربة إقليمية جديدة تنظر إلى إيران بوصفها شريك سياسي واقتصادي، وتطوير علاقات تعاونية معها يعود بالنفع للطرفين، لأن إيران قوة إقليمية لا يمكن لتركيا تجاهلها في حال رغبتها بتفعيل سياسة خارجية جديدة قائمة على فكرة تحسين العلاقات مع دول الجوار وتصفير المشكلات وبناء شبكة من الاعتمادية الاقتصادية.

4– تشاركت تركيا وإيران الهواجس المتعلقة بالتداعيات المترتبة على الغزو الأمريكي للعراق، وخاصة لجهة النشاطات المسلحة لحزب العمال الكردستاني والمجموعات المرتبطة به على الحدود الإيرانية، وتم تأطير التعاون الأمني بين البلدين من خلال اتفاقيات ومذكرات التعاون، وهو الأمر الذي كانت تركيا تسعى منذ زمن لتحقيقه مع الجانب الإيراني الذي كان يؤكد على أن القضية الكردية ليست ضمن أولوياته الأمنية، ولكن الغزو الأمريكي للعراق وازدياد نفوذ الأكراد هناك ساهم في تقارب وجهات النظر التركية الإيرانية.

5– يعتبر الموقف التركي من الملف النووي الإيراني أحد أهم نقاط التقارب بين البلدين، خاصةً في ظل التحالف الغربي واسع النطاق ضد المساعي الإيرانية لحيازة الطاقة النووية، وكون تركيا دولة إقليمية لها قبولها على الساحة الدولية، ولكن خلفيات الموقف التركي كانت تحمل جملة من الهواجس والمخاوف المتعلقة بالنوايا الحقيقية من السعي الإيراني لحيازة الطاقة النووية، والخوف من تحول إيران إلى قوة نووية، ولكن تركيا كانت تعتبر أن علاقاتها الاقتصادية مع إيران وخاصة في مجال طاقة أمر يحتاج إلى تقديم تنازلات، لا سيما في إطار الإدراك التركي أن المجتمع الدولي لن يسمح بكل الحالات لإيران بالتحول إلى قوة نووية.

6– تعتبر العلاقات الاقتصادية مكون مهم وأساسي للعلاقات بين البلدين، وهو الأمر الذي يدركه الطرفان، فتركيا تعتبر إيران شريك اقتصادي استراتيجي وخاصةً في قطاع الطاقة، وهو الأمر الذي يسمح لها بتنويع مصادر الطاقة ويكسر الاحتكار الروسي لهذا الملف، ومن جهتها فإن إيران تعتبر الشراكة الاقتصادية لها مع تركيا ممر عبور لصادراتها إلى الأسواق الغربية، وبالشكل الذي يمكنها من تجاوز الآثار السلبية على اقتصادها نتيجة العقوبات الغربية.

7– تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا وإيران على حد سواء، ويسعى كلا البلدين لتعزيز تواجده في هذه المنطقة، عن طريق تفعيل العلاقات الثقافية والاقتصادية مع دول هذه المنطقة، ولكن دورهما بقي محدود في ظل التأثير الروسي المتجذر في هذه البقعة، وضعف الإمكانات الاقتصادية لكلا البلدين والتي تمنعهما من رعاية مبادرات اقتصادية تحقق التأثر المطلوب.

8– تعتبر الأزمة السورية من الملفات الصعبة في العلاقات بين البلدين، وذلك بسبب الاختلاف الجذري في آلية تعاطي الطرفين مع هذه الأزمة، حيث نظرت إيران بعين القلق إلى النوايا التركية لجهة الانخراط الكبير في الأزمة السورية ودعم المجموعات الإرهابية، واعتبرت إيران هذا الموقف التركي المتطرف بمثابة محاولة لتحقيق الزعامة الإقليمية حتى لو على حساب تهديد الاستقرار والسلم الإقليمي، وهو الأمر الذي نجم عنه زيادة الدعم الإيراني لسوريا في سبيل الحفاظ على استقرارها ووحدة أراضيها وإحباط المشروع التركي.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

الكتب العربية:

1- أحمد يوسف أحمد وآخرون. (2004).*النتائج والتداعيات تركياً، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً* .ط:1، مركز دراسات الوحدة العربية: 1089

2- أوغلو، أحمد داوود.(2011). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. ط:2،الدار العربية للعلوم ناشرون: 648

3- الياس،فراس محمد. (2016). تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة. ط:1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع:280

4- البدور، بكر محمد رشيد. (2016). المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. ط: 1، الدار العربية للعلوم ناشرون: 368

5- الهامي وآخرون. (2016). حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة. ط:1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث: 266

6- باكير وآخرون. (2010).تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.ط:1، الدار العربية للعلوم ناشرون: 226

7- عبد الحميد، صلاح. (2012).رجب طيب أردوغان. ط:1، مكتبة جزيرة الورد: 194

8- الفاضي، جمال خالد.(2019). التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط2002-2010. ط:1، دار الخليج: 350

9- فايسباخ،موريال موراك، واكيم،جمال.(2014). السياسة الخارجية التركية اتجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002. ط:1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: 266

10- كرامر، هاينتس. (2001). تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد. ترجمة: فاضل جتكر. ط:1، مكتبة العبيكان: 481

11- نور الدين، محمد. (2015).تركيا والربيع العربي صعود العثمانية الجديدة وسقوطها.ط:1، دار رياض الريس للكتب والنشر: 541

12- يوسف، عماد. (2015). تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة. ط:1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: 167

الدوريات العربية:

1. إبراهيم، لؤي. (2020). التنافس الروسي التركي في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36 العدد الثاني: 331-362

2. النعيمي، لقمان عمر. (2020). موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات التركية الأمريكية 2002-2019، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 3:21-30

3. خضير، محمد ياس. (2016). الجزء الثالث خرائط السياسة الخارجية التركية، ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1-46

4. كيمن، فؤاد. (2014). توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 168: 1-60

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. لحسن، طبي. (2015)، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية. رسالة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.
2. لخضر، موساوي.(2018)،علاقة تركيا بإيران وانعكاساتها على الأمن في المنطقة العربية منذ عام 1979.رسالة دكتوراه،قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3.

المواقع الإلكترونية:

- الشريف، عبد الله. دوافع العلاقات الإيرانية التركية وأبعادها، الموقع الإلكتروني للمنتدى العربي لتحليل السياسة الإيرانية www.afiap.com
- Ayman. S.guden. turkey and iran between friendly, competition and fierce rivalry. Available at: pluto journals.com
- Jim zanotti, turkey: background and us relations. Available at: www.crs.gov
- larrabee, Stephen, nader, Alireza, Turkish- Iranian relations in a changing middle east Available at: www.rand.org

الكتب الأجنبية:

Allam, Mujib. (2015). perspectives on turkey's multi- regional role in the 21 st century. kw published pvt ltd: 377

الدوريات الأجنبية:

1-Rezaei, farhad. (2017). Iran- turkey from economic partnership to regional rivalry, the journal for interdisciplinary middle eastern studies, vol1: 59-78

2-Sinkaya, bayram. (2019). Turkey- iran relations after the GDP, seri la Turquieaujourd'hui, Institutefrançaisd'étudesanatoliens, no26: 1-66

3-xuetang, Gue. (2006). the energy security in central Eurasia: the geopolitical implications to China energy strategy, silk road studiescentral Asia- Caucasus institute, volume 4 no.4: 1-78

4-Ibrahim, Louay. (2020). The Russian-Turkish rivalry in Central Asia after the end of the Cold War, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 36, Issue 2: 331-362